

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى لعام ١٩٨٧ بين  
جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع  
في باريس بتاريخ ٧/١١/١٩٨٧

بمس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على البروتوكول المالى لعام ١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية  
الجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ٧/١١/١٩٨٧ ، وذلك مع التحفظ  
شرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٤٠٨ ( ٦ ابريل سنة ١٩٨٨ ) .

حسنى مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٨ رمضان  
سنة ١٤٠٨ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٨٨

## بروتوكول مالي لعام ١٩٨٧

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة في تقوية اواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام البروتوكول الحالي والتالية نصوصه :

( مادة ١ )

**قيمة وهدف المعونات المالية :**

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية التسهيلات الائتمانية التالية لتمويل شراء معدات وخدمات مخصصة للمشروعات المتفق عليها من الطرفين :

١ - قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٥٠٠ مليون فرنك فرنسي .

٢ - تسهيلات ائتمانية خاصة مضمونة من الحكومة الفرنسية بالاضافة الى قروض الخزانة وستوضح النسب الخاصة بكل منها في مادة ٢ التالية وفي البروتوكولات الخاصة المتعلقة بتمويل مشروع مترو القاهرة ( المرحلة الثانية ) .  
المواد التالية تنطبق على المشروعات الموضحة بالقائمة الملحقة بالبروتوكول الحاني باستثناء المشروعات الخاصة بمترو القاهرة ( المرحلة الثانية ) والتي تم تحديد شروط تمويلها وفقا للبروتوكول الخاص المبرم في ٢٣ ديسمبر ١٩٨١ والمعدل في الأول من أغسطس ١٩٨٥

يضاف الى هذه القروض منحة من الخزانة بحد أقصى خمسة عشر مليون فرنك فرنسي ( ١٥ مليون فرنك فرنسي ) تخصص لتمويل المعونة الفنية لتشغيل الخط الاقليمي للمترو .

( مادة ٢ )

طرق استخدام المعونات المالية الموضحة بالمادة الأولى :

يتم تمويل المشروعات المدرجة بالقائمة الملحقه عن طريق الاستخدام المشترك لكل من قروض الخزانه العامة من ناحية والتسهيلات التجارية المضمونه من ناحية أخرى بالشروط التاليه :

( أ ) تحديد قيمة السحب من قروض الخزانه العامة الفرنسية بـ ٤٧٥٪ من القيمة المستحقة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

( ب ) تغطي التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونه باقى قيمة تمويل المشروعات بـ ٥٢٪ من القيمة واجبة السداد .

( ج ) يتم تحديد قيمة الدفعة المسدده عند توقيع العقد بمقدار ١٠٪ على الأقل من كل عقد ينمذ من خلال البروتوكول ويتم تحويل هذه القيمة من قروض الخزانه على أن يتم تسوية المدفوعات الأخرى بأن يتم السحب فى آن واحد من قروض الخزانه والتسهيلات الائتمانية الخاصة .

( مادة ٣ )

طرق وشروط التسهيلات الائتمانية الموضحة بالمادة الأولى من البروتوكول :

( أ ) تستحق على قروض الخزانه العامة فائدة مقدارها ٢٪ على الالتزام القائم والمستحق وتستهلك خلال ٣٠ سنة على ٣٨ قسطا متساويا ومنتاليا ونصف سنوى يستحق أولها بعد ١٣٨ شهرا من نهاية الثلاثة أشهر التى يجرى خلالها السحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتسدد في نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم ابرام اتفاق بين البنك المركزي المصرى نيابة عن الحكومة المصرية

وبنك كريدى ناسيونال Credit National نيابة عن الحكومة

الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسطا متساويا

ومتتاليا ونصف سنوى يستحق اولها بعد ٦ شهور من بدء تشغيل

التجهيزات أو تسليم المعدات وفقا لشروط العقد التجارى أو الاتفاق

المصرفى .

ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين

توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحقة

الذى سيكون سائدا على هذه التسهيلات .

(هـ) وعلاوة على ذلك فان العقد أو الاتفاق سوف يحدد مبالغ أقساط

التأمين على قروض تأمين الكوفاس وكذا العمولات المصرفية المعمول

بها وأن كافة المبالغ المستحقة بمقتضى العقد أو الاتفاق بصفة خاصة

الأقساط والعمولات المشار اليها بعاليه سوف تسدد من خلال البنك

المركزى المصرى .

(و) عملة التحاسب وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

(ز) يتم ابرام اتفاق تنفيذى يتم بمقتضاه تحديد شروط استخدام منحة

الخزانة وفقا للمادة الأولى بعاليه يوقع بين البنك المركزي المصرى نيابة

عن السلطات المصرية وبين بنك الكريدى ناسيونال نيابة عن السلطات

الفرنسية .

( مادة ٤ )

أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها في المادة (١) يجب أن تبرم العقود الخاصة مع الموردين الفرنسيين في موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ ويجب ألا تقل قيمة هذه العقود عن عشرة ملايين من الفرنكات ( ١٠ مليون فرنك ) .

أي سحب من قرض الخزانة الموضح بالمادة (١) يجب أن يتم في موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩١

( مادة ٥ )

طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائي لعقود المشروعات التي تمول في نطاق البروتوكول الحالي والمشار إليها في المادة الأولى بكتب متبادلة بين وزارة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية والمستشار الاقتصادي والتجاري لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية .

ويتبع نفس أسلوب تبادل الخطابات عند الرغبة في استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالي .

( مادة ٦ )

النقل والتأمين :

تحدد قيمة العقود التي تبرم في نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار F.O.B ومع ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين الموضح بالعقود الممولة في نطاق البروتوكول الحالي يتم باستخدام قروض الخزانة والتسهيلات الائتمانية المضمونة في حدود النسبة الواردة في المادة (٢) أعلاه في حالة :

- اتمام الشحن بواسطة الجابب الفرنسى والحصول على شهادة تسليم معتمدة من البحرية التجارية الفرنسية .

- ابرام التأمين لدى شركة فرنسية .

( مادة ٧ )

تمشيا مع الالتزامات الدولية فان الحكومة الفرنسية ستقوم باجراء التقييم لسير العمل للمشروعات المدرجة بالبروتوكول بطريقة تتفق مع شروط التنفيذ وأثرها على التنمية . تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية باستقبال بعثة التقييم الموفدة من قبل الحكومة الفرنسية وموافاتها بالبيانات اللازمة عن المشروعات المذكورة .

( مادة ٨ )

بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التى تفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن .

اشهادا على ما تقدم وقع ممثلا الحكومتين المفوضان فى هذا الشأن البروتوكول الحالى .

تم فى باريس يوم السابع من شهر نوفمبر ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الفرنسى .

عن

عن

حكومة الجمهورية الفرنسية

حكومة جمهورية مصر العربية

صمويل لاجينس

عبد العزيز حسن زهوى

## ملحق

قائمة المشروعات المتفق عليها بين الطرفين  
والتي يتم تمويلها طبقاً لنص المادة الأولى من البروتوكول الحالي

قيمة القروض	منها قروض
المختلطة	الخرافة
(مليون فرنك)	(مليون فرنك)

### ١ - مترو القاهرة :

٧٩٠٥٢	٢٥١٦٦	* استكمال المرحلة الثانية الممولة في نطاق البروتوكولات الخاصة لعام ١٩٨١ و ١٩٨٥ ( محطة الضغط العالي برمسيس ، ورشة طرة كوبرى علوى رقم ١ : مكملات للطرق )
-------	-------	--

### \* مجمع رمسيس (X)

٣٠٨٧٥	٦٥	• كابلات الضغط العالي
٣٣٢٥	٧٠	• محطة محولات

### ٢ - محطة كهرباء ابو قير - الوحدة الخامسة :

١٩٠	٤٠٠	* الشريحة الأولى من التمويل المتاح من البروتوكول الخاص المبرم في ٧ نوفمبر ١٩٨٧
-----	-----	--

(X) بالإضافة الى مبلغ ١٥ مليون فرنك منحة ، ٥٥ مليون فرنك من القروض المختلطة التي تم إعادة تخصيصها •

٣ - مشروعات أخرى :

(أ) مشروعات زراعية :

قيمة القروض	منها قروض
المختلصة	الخزانة
(مليون فرنك)	(مليون فرنك)
١٥	٧٠١٢٥

معامل التفريخ

٢٤ ١١٠٤

وحدات معالجة البذور

(ب) مشروعات صناعية :

٣٨	٨٠	الصب المستمر لشركة الحديد والصلب
٢٣٧٥	٥٠	بنك قناة السويس (مصنع الصلب
*	*	المصدر)

(ج) مشروعات الكهرباء :

٥١٣	١٠٨	محطة محولات بالشرقية
٣٤٢	٧٢	عدد (٣) محولات كهربائية (محطات)

٤٩٩٤٢

١١٣٥٦

الاجمالي \*



باريس في ٧/١١/١٩٨٧

سيدي الرئيس

خلال مباحثتنا يومي ٥ و ٦ نوفمبر ١٩٨٧ طلبتم منا تقديم تسهيلات مشترين  
لعدد معين من المشروعات الممولة في نطاق البروتوكول .

أتشرف بأن أخطركم بأن حكومتى على استعداد لتقديم قروض مضمونة  
تسدد على عشر سنوات لتمويل ١٠٠٪ من المكون الأجنبي للمشروعات التالية :  
- الأعمال والتوريدات التكميلية للمرحلة الأولى من مشروع مترو القاهرة  
( بحد أقصى ٢٥٠ مليون فرنك ) .

الأعمال والتوريدات التكميلية للمرحلة الثانية من مترو القاهرة ( بحد أقصى  
١١٥ مليون فرنك ) .

مجمع رمسيس ( بحد أقصى ٣٣٠ مليون فرنك ) .

- الوحدة الخامسة لمحطة كهرباء أبو قير ( بحد أقصى ٢١٦ مليون فرنك )

هذه القروض ستقدم بالفرنك الفرنسى تمشيا مع المادة (٢) من البروتوكول  
السنوى لعام ١٩٨٧ الموقع اليوم ، بسعر الفائدة المطبق بمعرفة منظمة OECD  
في تاريخ توقيع العقود ، والبالغ حاليا ٧٪ .

وهذه الشروط الخاصة جدا ، تعتبر استثنائية جدا وغير مكرره ، ولا يمكن  
اعتبارها سابقة بالنسبة للمستقبل .

سأكون شاكرا يا سيدي الرئيس ، لو أكدتم لى موافقة حكومتكم على  
ما سبق .

أرجو أن تقبلوا ، سيدي الرئيس فائق احترامى ، ، ،

رئيس الجانب الفرنسى

امضاء

الى رئيس الجانب المصرى

عبد العزيز حسن زهوى

باريس في ٧/١١/١٩٨٧.

سيدي الرئيس

لقد وجهت الى اليوم الخطاب الذي نصه ما يلي :

خلال مباحثتنا يومي ٥ و ٦ نوفمبر ١٩٨٧ طلبتم منا تقديم تسهيلات مشترين لعدد معين من المشروعات الممولة في نطاق البروتوكول .

أتشرف بأن أخطركم بأن حكومتى على استعداد لتقديم قروض مضمونة تسدد على عشر سنوات لتمويل ١٠٠٪ من المكون الأجنبي للمشروعات التالية :

- الأعمال والتوريدات التكميلية للمرحلة الأولى من مشروع مترو القاهرة ( بحد أقصى ٢٥٠ مليون فرنك ) .

الأعمال والتوريدات التكميلية للمرحلة الثانية من مترو القاهرة ( بحد أقصى ١١٥ مليون فرنك ) .

مجمع رمسيس ( بحد أقصى ٣٣٠ مليون فرنك ) .

الوحدة الخامسة لمحطة كهرباء أبو قير ( بحد أقصى ٣١٦ مليون فرنك ) .

هذه القروض ستقدم بالفرنك الفرنسى تمشيا مع المادة (٢) من البروتوكول السنوى لعام ١٩٨٧ الموقع اليوم بسعر الفائدة المطبق بمعرفة منظمة OECD في تاريخ توقيع العقود ، والبالغ حاليا ٧.٧٪ .

هذه الشروط الخاصة جدا تعتبر استثنائية جدا وغير مكررة ، ولا يمكن اعتبارها سابقة بالنسبة للمستقبل .

سأكون شاكرا يا سيدي الرئيس ، لو أكدتم لى موافقة حكومتكم على ما سبق .

أتشرف بأن أؤكد لكم موافقة حكومتى على ما سبق .

أرجو أن تقبلوا ، سيدي الرئيس فائق احترامى ، ، ،

رئيس الجانب المصرى

عبد العزيز حسن زهوى

الى رئيس الجانب الفرنسى

امضاء

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦ بشأن الموافقة على البروتوكول المالي لعام ١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

### قرار :

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول المالي لعام ١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/٨/٨

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد